

القاهرة في ٢٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٨

خبر صحفي

إعلان التقرير السنوي الحادي والثلاثين حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (٢٠١٧ - ٢٠١٨)

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان صباح اليوم تقريرها السنوي الحادي والثلاثين "حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"، والذي يتواكب مع انعقاد فعاليات الاجتماع الدوري العاشر للمنظمة ٢٤ - ٢٦ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٨، ويتناول التقرير تطورات ووقائع حالة حقوق الإنسان في ٢١ بلدًا عربيًا خلال الفترة من ربيع العام ٢٠١٧ إلى صيف العام ٢٠١٨. يتناول التقرير بالعرض والتحليل الجوانب السياسية والتشريعية والممارسات والتوجهات التي حكمت ماسر التطورات والأحداث، ذلك عبر ثلاثة أبواب أساسية :

• المقدمة التحليلية:

والتي تتناول المؤثرات الكلية والظواهر المشتركة على الصعيد الإقليمي، وفحص تدهور حقوق الإنسان في سياق ميادين الاحتلال الأجنبي للأراضي العربية والنزاعات المسلحة الداخلية، وقراءة في تحولات خريطة الإرهاب وإعادة تموقع تنظيمات الإرهاب ودورها في تأجيج النزاعات ونقويض الأمن في بلدان الاستقرار، ونوع استجابات الحكومات العربية لهذه التحديات، والاختلالات التي قادت لتراجع متزايد لحماية حقوق الإنسان.

• تقارير البلدان:

ويضم موجز من المعلومات الموثقة والمدققة عن التطورات في ٢١ بلدًا عربيًا، تشمل:
الأردن - الإمارات - البحرين - تونس - الجزائر - جيبوتي - السعودية - السودان - سوريا - الصومال - العراق - سلطنة عُمان - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب - موريتانيا - اليمن.

• التنمية المستدامة:

والذي يعالج التحديات التي تكبل تفعيل خطط التنمية، وفي مقدمتها تعدد وتفاوت هذه الخطط من حيث القضايا المخاطبة والمدى الزمني وعلاقتها بالخطط السابقة. يُعنى التقرير ببيان مظاهر التقدم والتراجع، ومحاولة التماس الفجوات والتحديات الأساسية التي تعيق التقدم في مجال حقوق الإنسان، سواء في مجال التطور الدستوري

والتشريعي، أو في مجال الحقوق الأساسية (الحق في الحياة - الحق في الحرية والأمان الشخصي - الحق في المحاكمة العادلة - معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين)، وعلى صعيد الحريات العامة (حرية الرأي والتعبير - حرية التجمع والاجتماع - حرية الجمعيات والنقابات والتنظيم الحزبي - المشاركة في إدارة الشؤون العامة).

وقد واجه التقرير سلسلة متابعة من العراقيل رغم إعداد مسودته النهائية في منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ والتي بقيت قيد المراجعة حتى ٢٠ أكتوبر/تشرين أول الجاري. وفي مقدمة هذه العراقيل الضغوط المتنوعة التي تجسد في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان داخل غالبية البلدان العربية، يليها الصور الذهنية السائدة نتيجة الاختلالات في أداء الإعلام والانحيازات والاستقطابات التي باتت تحكم أداء النخب والرأي العام، والتي تتجلى خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك قطاع من بعض الكيانات التي تدعي العمل الحقوقي وتوافر الخبرة للعمل في مجال الرصد والحماية، فضلاً عن القيود المتعاضمة على حريات الرأي والتعبير وتدفق المعلومات.

ويمكن الاطلاع على التقرير على موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان على

الانترنت، وذلك على الرابط الإلكتروني: <http://aohr.net/portal/?p=9066>

وسوف تعمل المنظمة خلال الأسابيع القليلة المقبلة على تنظيم ورشة إقليمية موسعة بمشاركة مختلف الفاعلين وأصحاب المصلحة ودوائر الإعلام لاستعراض التقرير ومناقشة جوانبه المهمة بصورة موضوعية، وذلك استمراراً للمبادرة التي تبنتها المنظمة عند إصدار تقريرها السنوي الثلاثين في فبراير/شباط ٢٠١٧، وجولات الحوار في القاهرة وجنيف في مارس/آذار ٢٠١٧ بمشاركة ممثلون رسميون عن بعض الحكومات العربية.

* * *

تقديم الأمين العام

يتناول هذا التقرير حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال الفترة من ربيع العام ٢٠١٧ وحتى منتصف العام ٢٠١٨، وهو التقرير السنوي الحادي والثلاثين للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

ويؤكد صدور هذا التقرير زيادة غير اعتيادية في تعقيدات المشهد العربي في ظل استمرار جهود المحاور الدولية والإقليمية لنفي عروبة المنطقة وإعادة تركيبها وفق إطار الشرق أوسطية بالتوازي مع رسم خرائط جديدة لعدد من البلدان العربية المحورية، سواء باقتطاع أجزاء من أراضيها، أو من خلال إعادة هيكلتها ديموغرافياً، ومع الأسف يتفق الفاعلون جميعاً (عرباً وأجانب - بوعي أو بدون وعي) في السعي إلى تدمير مقومات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الحياة والعيش والأمن، بما ينال من قدرة هذه المجتمعات على البقاء.

ولم تدخر الحكومات العربية وسعاً في مشاركة الفاعلين الأجانب الدوليين والإقليميين في إهدار عناصر القوة ومقومات الاستدامة، وفي مقدمتها تفويض حقوق الإنسان باعتبارها عبئاً على السلطات وقيداً على قدرتها في حفظ الأمن، ما أدى إلى مزيد من التصدعات الذاتية في أسس المواطنة وزيادة التفسخ الوطني والتهديد المتصاعد للسلم الاجتماعي.

واستمرت المعادلة الهشة التي تربط بين مقتضيات مكافحة الإرهاب من جهة والجور على حقوق الإنسان من جهة أخرى تشكل الملمح الأساس في سياسة السلطات في البلدان العربية الأكثر استقراراً، بينما ظل إهدار مبدئي التمييز والتناسب الملمح الرئيس في أداء الحكومات في مناطق النزاع المسلح.

ووسط هذا المخاض الأليم وفرت اختلالات موازين القوى الدولية مقومات البيئة الحاضنة لإصدار القرار غير الشرعي للإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس الفلسطينية المحتلة في ٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٧، ومن المؤسف أن نكبة فلسطين الأولى سبقت صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنحو ستة أشهر، ووافقت نكبة فلسطين والعرب الجديدة العام السبعين لليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وأمنعت الإدارة الأمريكية في تفويض ما تبقى من مقومات الحقوق الفلسطينية المشروعة من خلال محاولة دفن قضية اللاجئين عبر تدمير وكالة "الأونروا"، والضغط على الحكومات العربية للقبول بما يسمى "صفقة القرن" التي تستهدف إنهاء الحقوق الفلسطينية الثابتة واهالة التراب على استحقاقات قرارات الشرعية الدولية، والقضاء على إمكانية العمل من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن بإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة منذ العام ٢٠٠٣، والمأمول بأن يتحقق ذلك على أقل من ٢٢ بالمائة من أرض فلسطين التاريخية.

ولا توفر تحولات المشهد الجاري في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن أفقاً لوضع حلول سليمة ومستدامة لتسوية النزاعات واستعادة اللحمة، ولكنها -على العكس من ذلك- تحُد من التطلعات بشكل مخيف، فبينما تحولت جهود التسوية برعاية الأمم المتحدة في سوريا من المفاوضات بين الأطراف السياسية إلى مجرد محاولة التوصل لتشكيل لجنة تأسيسية لصياغة دستور، لم تتراجع أصوات المدافع والطائرات رغم ما خرجت به جولات أستانا للتهدئة وخفض حدة التوتر.

وفي العراق أثارت التفاعلات حول نتائج الانتخابات النيابية المخاوف على توفير بدايات لإصلاح جزئي يقود لاحقاً إلى إصلاح الخلل الفادح فيما يسمى بـ"العملية السياسية" التي قوضت البنية الاجتماعية في البلاد وقسمتها بصورة ناعمة إلى فسيفساء لكانتونات لم يعرفها العراق تاريخياً، وبقي شبح "داعش" يشكل المحرك الظاهر لاضطراب أمني، بينما يكمن أصل الاضطراب وجوهره في انتشار أشباه "داعش" منذ العدوان على البلاد في العام ٢٠٠٣.

وفي ليبيا رغم ارتفاع التطلعات بتولي البروفيسور "غسان سلامة" موقع المبعوث الأممي كاختيار موفق للعمل الجاد من أجل التوصل لتسوية ملائمة للانقسام الوطني الذي يبلغ حد

التفتت، يواصل عدد من الأطراف الوطنية عرقلة خطة "سلامة" للتسوية وإجراء الانتخابات، محكومين في مسلحهم بارتباطاتهم بالفاعلين الدوليين والإقليميين على حساب مصالح الشعب الليبي.

وفي اليمن لا تزال عناصر الصراع الإقليمي بدوافعه المذهبية المحرك الأساس لعوامل استمرار الصراع ومنع تسويته سلمياً والحيلولة دون حسمه عسكرياً بعد انفضاض التحالف بين مليشيا "الحوثي" ومليشيات الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" بعد مقتله، بينما ارتقت الأزمة الإنسانية في البلاد إلى مصاف كبرى الأزمات الإنسانية العالمية.

وفي خضم هذه الصراعات يتكبد المدنيون الثمن الباهظ من قتلى وجرحى ونازحين وطالبي لجوء، وتتفشى الانتهاكات الجسيمة في القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمات الصورية غير العادلة، وتؤثر بصفة خاصة على وضعية الجماعات الهشة من أقليات دينية وعرقية والنساء والأطفال وذوي الإعاقات والمرضى وكبار السن.

وبالإضافة إلى ما أنتجته النزاعات المسلحة الدائرة من تدمير هائل للبنى الأساسية الاقتصادية والخدمية وفقدان الحد الأدنى من مقومات العيش، فقد وفرت ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية التي لا تتوقف عند حدود ساحات النزاع المسلح، بل تمتد إلى تهديد بلدان الجوار التي تنعم باستقرار نسبي على نحو يقوض قدرتها على التنمية وتلبية الاحتياجات، ويُعطي مَطْلَبِي الأمن والاستقرار فيها على حساب الحريات.

ومن المهم الإشارة إلى الآثار الوخيمة التي أنتجتها عناصر المشهد القائم على قدرة حركة حقوق الإنسان في النهوض بواجباتها، وخاصة المنظمات الحقوقية العاملة في مجالات الحماية والمراقبة التي تقع تحت وطأة ضغوط متصاعدة أثرت على قدراتها كمًّا ونوعًا، وجعلت عددًا منها ضحية للالتباسات بسبب المعلومات المنحازة التي تنتسب المشهد الإعلامي وتؤثر في إنتاج صور ذهنية تفتقد السلامة أو -على الأقل- الدقة الواجبة.

ولا ينفصل ذلك عن التضييق المتواصل للمجال العام الذي بلغ حد الانعدام الكامل في بعض بلدان المنطقة، مؤثرًا بصفة أساسية على حريات التعبير والتجمع والاجتماع، ومقوضًا مؤشرات التحسن في المشاهد الانتخابية كافة.

وبالنظر إلى حجم التحديات والفجوات التي تواجه جهود تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان في البلدان العربية، وخاصة التحدي الناجم عن تراجع الإرادة السياسية وسوء التقدير السائد لجدوى احترام الحقوق والحريات في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات ودعم تدابير مكافحة الإرهاب وصيانة السلم والتماسك الاجتماعي، فإن كل ذلك يمكن معالجته عبر آليات حوار سليم إذا ما توافرت له عناصر الفاعلية والجدية، شريطة أن تلقى نداءات الحقوقيين العرب آذانًا مصغية.

وفي الختام يتوجب أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لجهود فريق إعداد التقرير بقيادة الأستاذ القدير "محسن عوض" على ما بُدِّلَ من جهود مضمّنية لإعداد هذا التقرير ومواجهة التحديات المرتبطة بتدقيق المعلومات وتوثيقها وتجاوز الالتباسات، والشكر ممدود للزملاء رئيسة وأعضاء مجلس الأمناء والمنظمات العضوة للمساعدة الثمينة التي وفروها في مراجعة الوقائع ذات الأهمية، وعدد هائل من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون أشد الصعاب في ساحات النزاع المسلح ولم يدخروا جهداً في المساعدة للوقوف على حقائق الأوضاع والتعقيدات.

وتتطلع المنظمة لأن توفر للرأي العام العربي وصانعي القرار والباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان عدداً جديداً من سلسلة التقرير السنوي للمنظمة، والذي يعد مرجعاً رئيساً يصدر بانتظام لتأريخ تطورات حقوق الإنسان في وطننا العربي منذ العام ١٩٨٧.

علاء سلبى